issa | INTERNATIONAL SOCIAL SECURITY ASSOCIATION

ملخص تنفيذي

الاتّجاهات الكبرى والضّمان الاجتماعي

الأسرة ونوع الجنس

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي2017

الأسرة ونوع الجنس
(الاتجاهات الكبرى والضمان الاجتماعي)

ملخص تنفيذي

التوجهات الأساسية في الأسرة ونوع الجنس في أرجاء العالم

يوضح هذا التقرير المعنون *الأسرة ونوع الجنس والضمان الاجتماعي* (الاتجاهات الكبرى والضمان الاجتماعي) سوق العمل السائدة، وديناميات الأسرة والجنسين، ويحلل أثر توجهات نظم الضمان الاجتماعي الوطنية.

ويحدد مؤلفو التقرير، بالنسبة للبلدان المتطورة والبلدان النامية، ما يعتقدون أنها أهم التوجهات في كل من المجموعات الفرعية للبلدان، ويناقشون آثار هذه التوجهات على نظم الضمان الاجتماعي، ويلخصون مختلف التدابير المتاحة لمؤسسات الضمان الاجتماعي من أجل مواجهة هذه التوجهات وتكييفها والتخفيف من حدة آثارها.

ورغم من اختلاف السياقات، تنشأ بعض التوجهات والتحديات المشتركة.

- **التغيرات الديمغرافية**، وخصوصاً تراجع معدل الخصوبة وانخفاضه وتوقع زيادة متوسط الأعمار، على الرغم من خاصة بالنسبة للمرأة ، هي عوامل مهمة في تشكيل هيكل الأسرة وتحديد الأدوار المرتبطة بنوع الجنس.
- **أنماط الأسرة والزواج** تتغير، فقد تأخر سن الزواج والإنجاب، وقلَّ عدد المقبلين على الزواج، وازداد عدد الزيجات التي تنتهي بالطلاق، وزاد عدد الأطفال الذين ينشؤون في أسرة وحيدة الوالد (غالبًا ما يكون الأم).
- **أسواق العمل** ما زالت عالية التجزئة والتمايز الجنساني؛ فهناك مزيد من النساء يعملن في وظائف مدفوعة الأجر، لكنهن يتقاضين مرتبات أقل. ويزيد احتمال عمل المرأة، مقارنة بالرجل، في وظائف غير رسمية، أو بدوام جزئي، أو مؤقتاً، أو حتى في وظائف غير مستقرة، ويزيد احتمال انقطاعهن عن العمل أيضاً. وتتعدد وتتعقد الأسباب المؤدية إلى هذه الاختلافات؛ فمثلًا في حين يكون وصول المرأة إلى التعليم والتدريب في الاقتصادات الناشئة أكثر صعوبة، ما يؤدي بدوره إلى نتائج أسوأ فيما يخص سوق العمل والضمان الاجتماعي، تظل فجوة الأجور في البلدان المتقدمة قائمة رغم حصول المرأة على مستويات من التعليم أعلى عموماً.
- **أعمال الرعاية** عادة ما تكون متمايزة على أساس نوع الجنس، وعلى الرغم من إدراك أن دور الرجل في الأسرة بدأ في التغير في بعض أجزاء من العالم، فإن المرأة ما زالت تقوم بنصيب الأسد من أعمال الرعاية، مدفوعة الأجر وغير المدفوعة.

وتكون بعض التوجهات أكثر إلحاحاً في بعض السياقات دون سواها. فعلى سبيل المثال، تعتبر مشكلة سوق العمل غير الرسمية وآثارها على التغطية بالضمان الاجتماعي خاصية للاقتصادات النامية، حتى وإن لم تكن الاقتصادات المتطورة في منأٍ عنها. والمرأة أكثر عرضة من الرجل نتيجة التجزئة القائمة على نوع الجنس في أسواق العمل.

كما يبدو أن التحديات المرتبطة بالصحة تختلف أيضاً باختلاف السياق. ففي البلدان النامية مثلاً، توارث فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والتقدم المحرز بسرعة نسبياً في الحد من الوفيات لدى الرضع والأطفال، وبالمقابل معدلات الوفيات المرتفعة جداً في أوساط الأمهات، لاتعكس الحاجة المستمرة لتحسين التغطية الصحية فحسب، بل تؤثر أيضاً على هيكل الأسرة وتزيد بصورة عامة الطلب على الرعاية. وثمة كذلك مخاطر صحية كبيرة مرتبطة بنوع الجنس، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالعمل والتي تترتب عن الطبيعة المتغيرة لسوق العمل.

وثمة مجموعة أخرى من الاتجاهات التي تبرز في البلدان المتقدمة تتعلق بالسيولة المتنامية للهياكل الأسرية والنقاش العام فالهياكل الأسرية التقليدية التي تعتمد على عائل واحد (عادة ما يكون ذكراً) أقل .الدائر حول تقسيم العمل في الأسرة شيوعاً، والأسر الوحيدة الوالد أكثر شيوعاً، إلى جانب أن تصاعد استقلالية المرأة في القوة العاملة ينعكس بشكل متنامٍ داخل الأسر المعيشية.

وأخيراً، فإن إحدى المسائل التي توحِّد الأسر والاقتصادات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، وإن كانت بطرق مختلفة، هي الصلة بين الرعاية والهجرة. ويشير مؤلفو التقرير إلى "سلسلة الرعاية العالمية" ـــ إذ بدخول مزيد من النساء ميدان العمل المدفوع الأجر، نشأت أوجه قصور الرعاية في أسر النساء العاملات التي يتولى الرعاية فيها العاملون الأقل أجراً في مجال الرعاية، وذلك على طول السلسلة الاجتماعية الاقتصادية. وكثيرٌ من هؤلاء العاملين في مجال الرعاية المدفوعة الأجر هم من العمال المنزليين المهاجرين من البلدان النامية، وهؤلاء العمال المنزليون يواجهون تحديات فريدة تتعلق بالتغطية بالضمان الاجتماعي بصرف النظر عن بلدهم الأصلي.

الآثار على الضمان الاجتماعي

الضوءَ على بعض استجابات مؤسسات الضمان الاجتماعي للآثار الحالية والمستقبلية للعوامل المحددة في 4يسلط الفصل اللذين يتناولان البلدان المتقدمة والبلدان النامية على التوالي، ويوجز هذه الاستجابات. كما يسلّط الضوءَ 3 و2الفصلين أيضاً على التدابير التي يمكن للمؤسسات وواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة اتخاذها للتخفيف من حدة الآثار السلبية، والتأثير إيجاباً على الاتجاهات، وتشجيع التوصل إلى نتائج أكثر جدوى.

والاتجاهات الأسرية والجنسانية المتغيرة ذات الطابع المعقد التي حُددت تفرض تحديات عديدة أمام الضمان الاجتماعي حالياً ومستقبلاً على حد سواء. ومن ضمن هذه التحديات ما يلي.

- **توسيع التغطية الفعال** يشكِّلُ تحدياً رئيساً في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، حيث عادة ما تعمل النساء في الوظائف والقطاعات التي يصعب تغطيتها، ويواجهن عقبات كبيرة تعترض سبيل وصولهن إلى التغطية بالضمان الاجتماعي، ومن ثَمَّ فإنهن أكثر عرضةً من الرجال ألا يُشملن بالضمان الاجتماعي أو أن يُشملن به بشكل محدود. وقد تكون هذه العقبات قانونيةً (كاستبعاد العمال بدوام جزئي من الضمان الاجتماعي، مثلًا) أو تنظيميةً ولكن ذات أثر عملي (كانعدام إمكانية الوصول).
- **كفاية استحقاقات الضمان الاجتماعي** هي أحد الأهداف والتحديات. عادة ما تكون الحياة الوظيفية للمرأة أقصر عمراً وأكثر تقطعا، وهو ما قد يؤثر في كفاية استحقاقات الضمان الاجتماعي أثراً شديداً، لا سيما في أنظمة استحقاقات التقاعد القائمة على الاشتراكات أو المرتبطة بالدخل. وتتأثر كفاية الاستحقاقات سلباً أيضاً بالفجوة الكبيرة غالباً في المرتبات بين الرجال والنساء، واتجاه بعض الأنظمة لاستبدال الاستحقاقات الفردية باستحقاقات الأزواج. ومن المسائل الرئيسة كيفية تحسين النتائج الجنسانية في فروع تقديم الضمان الاجتماعي، ومعظم الإصلاحات سواءً كانت هيكليةً أم بارامترية ذات آثار جنسانية يجب التنبؤ بها ومعالجتها حتى يتسنى لنظم الضمان الاجتماعي مواصلة تحقيق أهدافها.
- **الطلب على الرعاية** متغيرٌ ومتنام. إن التحديات الديموغرافية وارتفاع مشاركة الإناث في سوق العمل وتغير أنماط الأسرة تستلزم ضمنًا تنامي الطلبِ على الرعاية في السياقات القُطرية. ويجب أن تعمل أنظمة الضمان الاجتماعي على إيجاد سبل للاستثمار في الهياكل الأساسية للرعاية، وتوفير حماية أفضل لمقدمي الرعاية، وتكييف خصائص تصميم المخططات لتقر مسألة الرعاية وتقدرها، وتحفيز تقاسم المسؤولية عن الرعاية على نحو أفضل. إضافة إلى ذلك ففي حالات تقديم الرعاية بصورة غير رسمية (لا تزال هذه الحالة الغالبة)، تحتاج حماية الضمان الاجتماعي إلى ضمان مواصلة التغطية ودعم كفاية الاستحقاقات.
- **الهياكل الأسرية** آخذةٌ في التطور، وكذلك لا بد أن تكون نظم الضمان الاجتماعي. فكيف يمكن لنظم الاستحقاقات أن تتكيف لتلبية الاحتياجات التي يفرضها تنامي عدد الأسر والهياكل الأسرية "غير التقليدية"، مثل الأسر الوحيدة الوالد والأسر ذات العائلين، بشكل أفضل؟

الاستجابات السياساتية والإدارية

هناك عدد من النهج المختلفة لمعالجة هذه الاتجاهات وربما التخفيف من حدتها. وفي حين أن التدابير المتخذة ستتوقف على سياق البلد المعني، بما في ذلك الموارد المتاحة، فإن هناك عدداً من الخيارات المتاحة لواضعي السياسات ومؤسسات ، ويمكن 4الضمان الاجتماعي. وترد هذه الاستجابات بمزيد من التفصيل ومُدعمة بنماذج قُطرية ومؤسسية في الفصل

تصنيفها إلى تدابير سياساتية وتدابير إدارية وتدخلات رامية إلى تحسين المدخلات (لا سيما من خلال إجراءات سوق العمل) وتشمل التدابير السياساتية ما يلي.

- **تعزيز الاستحقاقات الشاملة أو غير القائمة على الاشتراكات،** من قبيل التحويلات النقدية أو المعاشات التقاعدية الاجتماعية أو غيرها من المخططات التضامنية التي تتيح إلغاء ربط الاستحقاقات بسوق العمل، هو أحد الاتجاهات الجاذبة التي يمكن التحرك صوبها بسبب قدرة هذه التدابير على مكافحة التحيز الجنساني الشديد الذي يتخلل النظم المرتبطة بالدخل أو المرتبطة بالتوظيف أو التخفيف من حدته.

- **إصلاح المخططات القائمة على الاشتراكات،** عن طريق تقليصِ الحد الأدنى من الفترات المؤهلة للاستحقاق أو تغييرِ معادلات حساب الاستحقاقات لتستبعد سنوات الدخل المنخفض أو منحِ ائتمان عن فترات الخدمة غير القائمة على الاشتراكات، هو أحد سبل الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسينَ في المعاشات التقاعدية وغيرها من نتائج الاستحقاقات.

- **ائتمانات الرعاية والمنح المقدمة من مقدمي الرعاية** تُستخدم بشكل متنامٍ وسيلةً للتعويض عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، سواءً بتوفير حماية الدخل لمقدمي الرعاية الحاليين أوً بإقرار الرعاية غير المدفوعة الأجر في الاستحقاقات المستقبلية.

- **الاستثمار في الهياكل الأساسية للرعاية،** مثل توفير الرعاية العامة للأطفال أو خدمات الرعاية الطويلة الأجل، بإمكانه أن يسهم كثيراً في معالجة القصور في الرعاية، وأن يسهم في تقاسم المسؤولية عن الرعاية عبر قطاع عريض من المجتمع، وأن يسهم في تعويض العاملين في مجال الرعاية وحمايتهم من خلال دفع أجورهم وتغطيتهم بالضمان الاجتماعي تغطية رسميّة.

- **وضع حوافز** تشجع على تقاسم المسؤولية عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر داخل الأسرة بصورة أكثر تكافؤًا، وذلك مثلاً من خلال منح إجازة الأبوة الإلزامية المدفوعة بأجر جيد.

- **إزالة العوامل المثبطة** التي تعيق العائل الثاني أو إعادة الشراكة، بإمكانها المساعدة على النهوض بنتائج التوظيف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية.

- **إزالة العقبات التي تعترض سبيل الوصول إلى الاستحقاقات أو تقليلها،** مثل تحسين عملية التواصل بشأن الاستحقاقات وتبسيط عمليات المطالبات؛ إذ إن غياب مثل هذه التدابير غالباً ما يعيق تسجيل المرأة للحصول على الاستحقاقات.

وتشمل التدابير الإدارية تدابير أكثر استهدافاً تتيح إمكانية الوصول إلى ما سبق، وتحسين التواصل، واستخدام وسائل إعلام مختلفة لتوسيع نطاق الانتساب وخيارات الدفع، والتركيز على الفئات التي تُمثَّل فيها النساء تمثيلاً زائداً (في القطاعات التي قد يكون فيها توفير الضمان الاجتماعي محدوداً وتشكل النساء فيها أغلبية القوة العاملة، كما في قطاع الرعاية أو قطاع التجزئة). وتشمل التدابير الرامية إلى تحسين المدخلات العملَ مع أرباب العمل لتحسين نتائج سوق العمل، والعملَ مع المتخصصين في المجال الصحي بشأن التدابير الوقائية الفعالة، وإدخالَ تغييرات على السياسات المتعلقة بالأسرة لجعل هذه السياسات أكثر حياداً من الناحية الجنسانية، واتخاذَ تدابير تدعم المساواة والترابط الأسري.

الأسرة ونوع الجنس والضمان الاجتماعي: تطور إيجابي

لقد سعت نظم الضمان الاجتماعي دوماً إلى حماية العمال وأسرهم، وصارت هذه النظم تدريجياً أكثر شمولاً؛ إذ لا توفر المؤسسات المرنة الحماية لأصحاب الحقوق فحسب، بل تسهم أيضاً في تحقيق أهداف مجتمعية أوسع نطاقاً مثل الإنتاج والوقاية وزيادة الفعالية والتوارث الاجتماعي. وقد حدث هذا التطور مقترناً بتطور أسواق العمل والتحولات الديموغرافية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، ويُعزى هذا بدرجة كبيرة إلى التحولات في المواقف تجاه الأسرة، وتجاه المرأة بوجه خاص.

ومع احتضان المجتمع الدولي مفهومي الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع والمساواة بين الجنسين واعتمادهما من بين الأهداف العالمية للعقود القادمة، فإن واضعي السياسات ومؤسسات الضمان الاجتماعي مدعوون إلى مجابهة هذا التحدي المزدوج بأدوات إدارية وسياساتية عملية وملموسة. ويجمع هذا التقرير بين الاتجاهات الرئيسة التي تشكِّل الديناميات الأسرية والجنسانية، كما يبحث عن سبل للحد منها أو تعزيزها حسب الحالة. وفي حين أن الخيارات السياساتية ذات أهمية واضحة، فمن الصحيح أيضاً أنه في المسائل المتعلقة بالديناميات الأسرية والجنسانية خاصةً بإمكان التحسينات الإدارية الطفيفة، على أقل تقدير، أن تحقق مكاسب كبيرة على صعيد الوصول إلى الخدمات والنتائج في أغلب الأحيان.

المصدر

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي. 2017. *الأسرة ونوع الجنس والضمان الاجتماعي* (الاتجاهات الكبرى والضمان الاجتماعي) . جنيف، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي.

: .

Promoting excellence in social security
Promouvoir l'excellence dans la sécurité sociale
Promoviendo la excelencia en la seguridad social
Förderung von Exzellenz in der sozialen Sicherheit
За повышение стандартов в социальном обеспечении
促进卓越的社会保障
دعم التميّز في الضمان الاجتماعي

ISSA General Secretariat
4 route des Morillons
Case postale 1
CH-1211 Geneva 22

T: +41 22 799 66 17
F: +41 22 799 85 09
E: issa@ilo.org

www.issa.int

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي هي المنظمة الدولية الرائدة في اللعلم التدي يجعم المؤسستا والدوائر الحكومية اللنشطة في مجلا الضمان الاجتماعتد .يدعم الإيسا التميّز في إداةر الضمان الاجتماعي من خلال المبئدا التجويهية المتخصصة والمراعف و الخبرة والخدمتا و اسئر أشكلا الدعم لتمكين أعضائاه متدنطيور ُنظُم وسيتاسا الضمان الاجتماعي الحيي و عبر اللعلم يتكون أعضاء الجمعية، التسأتدي ست في التد 7291 ملعحت رعياة. وستأست الإيسا في 1927 برعياة منظمة اللمع الدولية.